مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٦٤٨**

الخميس ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد مورايس كابرال	(البرتغال)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد جوكوف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد بون
	غابون	السيد ميسون
	كولومبيا	السيد ألثاتي
	لبنان	السيد عساف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة هندري
	نيجيريا	السيد أونيمولا
	الهند	السيد هارديب سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

الحالة في غينيا – بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2011/1655)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في غينيا – بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد (S/2011/655).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أنغولا وغينيا – بيساو إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيدة هيلينا إمبالو، وزيرة الاقتصاد والتخطيط والتكامل الإقليمي في غينيا – بيساو.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جوزيف موتابوبا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السفيرة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، بصفتها رئيسة تشكيلة غينيا – بيساو في لجنة بناء السلام.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/655، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في ذلك البلد.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين من السيد جوزيف موتابوبا والسفيرة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي.

أعطي الكلمة الآن للسيد موتابوبا.

السيد موتابوبا (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقدم للمجلس أحدث تقرير للأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2011/655). وأعتقد أن هذه فرصة مناسبة لإطلاع المجلس على أخر التطورات في غينيا – بيساو واستعراض الحالة الراهنة وأفضل مسار للعمل بالنسبة للجهود المستقبلية لتوطيد الاستقرار في البلد، بما أن هذا هو لقاؤنا الأخير قبل انتهاء الولاية الحالية للمكتب في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. تواصل السلطات الوطنية، بمساعدة الشركاء الدوليين، قيادة البلد في الاتجاه الصحيح وقد وطدت المكاسب الهامة التي تحققت مؤخرا، مما أسفر عن تحسين البيئة السياسية والأمنية. غير أنه من الضروري الاستمرار في تعزيز هذه المكاسب، فيما نقترب تدريجيا من المراحل الحاسمة في عملية الإصلاح والتي تتطلب دعما دوليا قويا، وفيما يشرع البلد في عملية انتخابية حساسة في عام ٢٠١٢.

ومكتب الأمم المتحدة المتكامل يواصل دعم الجهود الوطنية لتنسيق المساعدة الدولية بصورة فعالة من أجل مصداقية إصلاح القطاع الأمني بموجب مبدأ المراقبة المدنية الكاملة للجيش. وفي هذا السياق، جرى القيام بعمل كبير لتفعيل خارطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية المتعلقة بالمسار السريع لإصلاح قطاع الأمن. وبعد موافقة الأطراف الثلاثة المعنية، حكومة غينيا – بيساو والجماعة الاقتصادية وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، على الوثيقة على أعلى المستويات، من المنتظر أن توقع الأطراف الثلاثة في الأسابيع المقبلة على

مذكرة تفاهم تبين بالتفصيل الطرائق الحاكمة لتنفيذ خارطة الطريق على أرض الواقع.

وخلال المفاوضات بين الأطراف الثلاثة، جرى التشاور بانتظام مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل الذي أصر على أهمية صياغة مذكرة التفاهم في سياق الأحكام القائمة ذات الصلة بتنفيذ إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك تلك المستمدة من قرارات مجلس الأمن ونتائج المشاورات بين الاتحاد الأوروبي وحكومة غينيا – بيساو. وفي غضون ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الدول الأعضاء في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية مستمرة في مشاركتها فيما يتعلق بالتنفيذ الميداني للمشاريع التي تمثل جزءا من خارطة الطريق والتي تسهم في جهود إصلاح قطاع الأمن بصفة عامة.

لا تزال التأخيرات في صرف المساعدات المالية الدولية لتنفيذ خارطة الطريق، بما في ذلك مبلغ الـ ٦٣ مليون دولار الذي تعهدت به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تشكل عائقا خطيرا أمام تفعيل خطة صندوق المعاشات التقاعدية لتقاعد العسكريين وأفراد الأمن. وساهمت حكومة غينيا بيساو بالفعل بـ ٠٠٠ ٢٠٠ دولار في صندوق المعاشات التقاعدية وتعهدت بتقديم مبلغ إضافي قدره ٠٠٠ ٣٠٠ دولار قبل نهاية السنة. ومساهمة الحكومة هي المساهمة الوحيدة التي صُرفت لحساب صندوق المعاشات التقاعدية حتى الآن. غير أنه من الضروري كفالة الموارد المالية اللازمة لتدشين الصندوق من دون مزيد من التأخير، وذلك لإتاحة الفرصة لسرعة تجديد شباب القيادة العسكرية وتعزيز الرقابة المدنية على القوات المسلحة. وفي هذا السياق، أرحب بالجهود التي بذلتها التشكيلة القطرية المخصصة التابعة للجنة بناء السلام لعقد اجتماع رفيع المستوى للتوعية والتماس الموارد المالية اللازمة لتمويل خطة صندوق المعاشات التقاعدية. ولا أستطيع أن أؤكد بما فيه الكفاية على الحاجة الملحة لهذه المسألة.

و بموازاة ذلك، يسعدني الإفادة بإحراز تقدم كبير في إصلاح مؤسسات الشرطة. ونتيجة للفحص الدقيق لكفاءات ضباط الشرطة من خلال المرحلة الأولى من عملية فحص مدى كفاءة مؤسسات الشرطة والتصديق على أهليتها والتي أُنجزت بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل، فإن مؤسسات الشرطة بعد إصلاحها ستكون خالية من الأفراد المعروف عنهم الإتيان بسلوك لا يليق بضابط الشرطة. ومركز الشرطة النموذجي الأول في بيساو يعمل الآن. ويستفيد العاملون في المركز من مشورة ضباط شرطة الأمم المتحدة الذين يشاركونهم المقر. ومن إجمالي مبلغ الاعتماد الثاني الذي وافق صندوق بناء السلام على تخصيصه لغينيا – بيساو مؤخرا وقدره ١٦,٨ مليون دولار، سيجري تخصيص ٣ ملايين دولار لبناء ١٢ مركزا إضافيا من مراكز الشرطة النموذجية في مختلف أنحاء البلد، الأمر الذي سيسهم بشكل كبير في تحديث خدمات الشرطة في غينيا – بيساو وإضفاء الطابع المؤسسي على احترام سيادة القانون، للمرة الأولى في تاريخ غينيا – بيساو الحديث.

بخصوص الجهود المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب، فإن إحراز التقدم لا يرتهن بالتأخيرات في إنشاء وكالات قادرة لإنفاذ القانون فحسب، ولكنه مرهون أيضا، وهو الأهم، بتزايد الحاجة الاستراتيجية أو الالتزام بتحقيق توازن دقيق بين الدفع باتجاه المضي قدما في بسط سيادة القانون وفي الوقت نفسه عدم المخاطرة بالإضرار بالاستقرار الهش في البلد. وبينما أُنجزت بعض الأعمال الإيجابية في تطوير قدرات مختلف الجهات الفاعلة في قطاع العدالة وفي إرساء ممارسات جيدة تتمثل في تبادل المعلومات فيما بينها، وهو ما أدى إلى تحقيق نتائج إيجابية، لم يتم بعد الانتهاء من القضايا السياسية البارزة لعام ٢٠٠٩ والتحقيقات المرتبطة بها. وفضلا عن ذلك، فإنه ولئن كانت التغييرات التي حدثت مؤخرا في قيادة الشرطة القضائية وما تلا ذلك من استبدال

المدعي العام قد ولدت زخما جديدا نظرا للالتزام الذي قطعه المسؤولون الجدد بعدم تسييس النظام القضائي، فإنها تسببت أيضا لا محالة في مزيد من التأخيرات، وذلك إلى جانب التعديلات التي جرت مؤخرا في شاغلي مناصب رفيعة في الحكومة والسلطة القضائية.

نظمت الأحزاب السياسية المعارضة مؤخرا سلسلة مظاهرات عامة احتجاجية سلمية للمطالبة بإحراز تقدم في هذه التحقيقات ذاتها. وفي هذا الصدد، قام مكتب الأمم المتحدة المتكامل بدور هام في ضمان ألا تؤدي هذه المظاهرات إلى المزيد من أحداث التوتر بين الجهات الفاعلة السياسية والعسكرية الرئيسية في غينيا – بيساو. ونعتقد أن فرص تحقيق نتائج إيجابية ملموسة في مكافحة الإفلات من العقاب وتوطيد سيادة القانون في غينيا – بيساو، دون تعريض الاستقرار الحالي في البلد للخطر، ستستفيد من المشاركة القوية للمجتمع الدولي في العملية، بما في ذلك تعزيز التنسيق بين الشركاء. ويجب أن تشعر سلطات غينيا – بيساو والمعارضة ومنظمات المجتمع المدني والسكان ككل بالاطمئنان إلى أن المجتمع الدولي لن يحتمل المزيد من أحداث عدم الاستقرار في البلد، ولن يقبل أن يبقى مرتكبو الجرائم الخطيرة ضد الدولة بلا محاكمة. وسيكون من العوامل الهامة في تحقيق ذلك أن يظل شركاء غينيا – بيساو الدوليون ملتزمين بدفع عجلة الإصلاحات المؤسسية المنصوص عليها في قراري مجلس الأمن ١٨٧٦ (٢٠٠٩) و ١٩٤٩ (٢٠١٠)، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن وعقد حوار سياسي، مع بناء أسس العدالة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

فيما يتعلق بالمؤتمر الوطني،يسرني أن أعلن بأن المرحلة التحضيرية – التي تتكون من سلسلة من ثماني دورات للدفاع والقطاعات الأمنية، ومؤتمرين لمواطني غينيا – بيساو في الشتات في أفريقيا وأوروبا، و ١٢ مؤتمرا إقليميا – قد اختتمت في نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي بعقد جلسات في بيساو. ويجري حاليا تحليل معمق وصياغة لنتائج المراحل التحضيرية للعملية، بتوجيه من اللجنة المنظمة.

من المقرر عقد المؤتمر الوطني بين ١٥ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر. سوف نستمر في مساعدة السلطات الوطنية في تطوير آليات المتابعة، المقرر وضعها في أعقاب الحدث، من أجل ضمان الاستمرارية في جهود المصالحة عن طريق البناء على عملية المؤتمر الوطني. والهدف من ذلك أيضا ضمان إجراء عملية حوار شامل مفتوح في وجه جميع شرائح المجتمع، لا سيما أحزاب المعارضة غير الممثلة في البرلمان، ومراعاة المساواة بين الجنسين في هذه العملية الواعدة جدا.

كما واصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، تقديم الدعم لعملية المراجعة الدستورية. وتتألف المرحلة الأولى من المساعدة في سلسلة من الجهود الرامية إلى ضمان أن يكون المسؤولون عن مراجعة الدستور في حالة تمكنهم من القيام بذلك بطريقة تتوفر فيها المعلومات على نطاق واسع. تبعا لذلك، أنشأت اللجنة البرلمانية المعنية بمراجعة الدستور لجنة صياغة وعينت أعضائها، الذين سيعتمد عملهم على دعم المكتب. في موازاة ذلك، سوف يقدم المكتب أيضا الدعم التقني والمالي للجهود التي سيجري بذلها على مستوى القواعد الشعبية في جميع أنحاء البلد بهدف نشر العمل الذي يجري الاضطلاع به، وضمان الملكية الوطنية الواسعة والموافقة الشعبية على مشروع الدستور الجديد. سوف يقدم المكتب أيضا المشورة للسلطات الوطنية للمساعدة في ضمان أن تبقى عملية المراجعة الدستورية غير حزبية، لا سيما في ضوء الانتخابات التشريعية المقبلة، المقرر عقدها في عام ٢٠١٢.

لا يزال الاتجار غير المشروع في المخدرات والجريمة المنظمة يشكلان تهديدا مستمرا للاستقرار الهش الذي تمتعت

به غينيا – بيساو على مدى الأشهر الـ ١٨، ويمكن أن يلحقا الضرر بالإصلاحات الكبرى، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن. تواصل مجموعة متنوعة من العوامل الداخلية والخارجية السياسية والتقنية، عرقلة المكافحة الفعالة للاتجار بالمخدرات في غينيا – بيساو. علاوة على ذلك، يزيد عدم وجود بيانات موثوقة بشأن الكميات الحقيقية للمخدرات التي تمر عبر الأراضي الوطنية، من صعوبة معالجة هذه المسألة مع السلطات الوطنية. وقد نوقش هذا الجانب خلال زيارة وكيل الأمين العام فيدوتوف إلى بيساو في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر.

تبقى زيادة المساعدة الدولية والتزام الشركاء حتميين إذا كنا نريد أن نرى نتائج أفضل في مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في البلد. وينبغي أن تتواصل المبادرات الرامية إلى تضافر جهود بلدان منشأ وعبور ووجهة المخدرات، وتترجم إلى تعاون عملي ملموس. سيساهم أيضا تطوير وتعزيز المبادرات الإقليمية، بما في ذلك مبادرة ساحل غرب أفريقيا، التي اجتمعت لجنة برنامجها في بيساو في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، إلى حد كبير في بناء القدرات الوطنية في غينيا – بيساو وبلدان المنطقة دون الإقليمية.

لقد حاولت اليوم وصف هذه المرحلة الحرجة التي نقترب منها، بجهودنا الرامية إلى توطيد الاستقرار وتهيئة الظروف لتنمية طويلة الأجل في غينيا – بيساو. من المطلوب على نحو متزايد دعم دولي منسق قوي لعملية الإصلاح، إلى جانب المساندة السياسية للسلطات المنتخبة. في هذا السياق، أود أن أؤكد مرة أخرى على البعد الشامل لنظام صندوق المعاشات التقاعدية والتقدم الذي يمكن أن يتيحه ولو قدر يسير من التمويل. سيكون لتشغيله السريع تأثير ليس فقط على الجهود المبذولة للنهوض بإصلاح القطاع الأمني، ولكن أيضا على جهودنا الجماعية لتحقيق الاستقرار، خصوصا وأن البلد يستعد لانتخابات تشريعية في العام ٢٠١٢.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد موتابوبا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة فيوتي.

السيدة فيوتي (تكلمت بالإنكليزية): يسرني أن أقدم إحاطة إعلامية للمجلس بصفتي رئيسة تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام. وأود أن أرحب ترحيبا حارا بوزيرة الاقتصاد والتخطيط والتكامل الإقليمي لغينيا – بيساو، معالي السيدة ماريا هيلينا نسوليني إمبلو.

كما أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد جوزيف موتابوبا، على إحاطته وعلى عمله كرئيس لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو. وأرحب بالسفير اسماعيل غاسبار مارتيز، الممثل الدائم لأنغولا ورئيس مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية.

منذ إحاطتي الأخيرة للمجلس (انظر S/PV.6569)، سنحت لي الفرصة زيارة غينيا – بيساو في مطلع أيلول/سبتمبر. خلال زيارتي، شاهدت علامات واضحة على التقدم، من حيث الاستقرار والنمو الاقتصادي على حد سواء. حيث بذلت حكومة غينيا – بيساو جهودا كبيرة لتنفيذ الأولويات الرئيسية لبناء السلام في الأشهر الأخيرة. أفضت الإنجازات الملموسة في مجال تحسين الاقتصاد الكلي، والانضباط المالي وتطوير البنية التحتية، إلى حلقة قوية هامة رغم البيئة الاقتصادية العالمية الصعبة.

أما على الصعيد السياسي، فقد سعدت بملاحظة أن الاستقرار آخذ في الانتشار. فالحكومة الحالية هي الأكثر استقرارا والأطول أمدا منذ عام ١٩٩٧. ولاحظت أيضا، مع ذلك، بأن معظم المتحاورين ما زالوا ينظرون إلى الاستقرار بأنه هش. في هذا السياق، لا يزال يعتبر التنفيذ الكامل لإصلاح القطاع الأمني واحدا من أهم الأولويات، وخطوة من شأنها أن تسهم بشكل كبير في السلام المستدام

والتنمية. إن ترسيخ الاستقرار يتوقف بالطبع على تحقيق أولويات بناء السلام الأخرى، ولا سيما دعم سيادة القانون، وتوسيع إحداث فرص العمل ومكافحة الجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار غير المشروع في المخدرات.

جرى التسليم على نطاق واسع بالطابع الطارئ لإصلاح القطاع الأمني من قبل جميع المتحاورين خلال زيارتي. وتحقيقا لهذه الغاية، يعتبر تأسيس صندوق المعاشات للقوات المسلحة وأفراد قوات الأمن التي سيجري تسريحها أداة مهمة لمساعدة الإصلاح. هذه العملية، مقترنة بتدريب الوحدات المتبقية وتوظيف موظفين جدد، ستحسنان بالتدريج حرفية القوات المسلحة وموظفي إنفاذ القانون الداخلي.

توفر خريطة الطريق بشأن إصلاح القطاع الأمني التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، أداة هامة جدا لدعم الجهود الحكومية في مجال إصلاح القطاع الأمني. حيث تجعل تلك الجهود جزءا من إطار التعاون الدولي الأوسع نطاقا، الذي بني على أساس الحوار الثلاثي بين حكومة غينيا - بيساو، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية. يتمتع هذا المثال المحمود عن التعاون الإقليمي أيضا بدعم لجنة بناء السلام.

إن حكومة غينيا - بيساو قد نفذت بالفعل بعض التدابير المطلوبة، مثل تأسيس لجنة المتابعة فيما يخص صندوق المعاشات التقاعدية، وتحديد لجنة التوجيه الوطني الخاصة بالقطاع الأمني، وصياغة مذكرة تفاهم ثلاثية لتنفيذ خريطة الطريق المشتركة بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، التي قدمت رسميا للجماعة والمجموعة لإبداء ملاحظاتهما عليها. بلغت المفاوضات بشأن مذكرة التفاهم مرحلة متقدمة، ومن المتوقع التوقيع عليها قريبا.

بالتزامن مع الزيارة التي قمت بها إلى بيساو، أودعت الحكومة في ٢ أيلول/سبتمبر، ما مجموعه ٢٠٠ ٠٠٠ دولار، كدفعة أولى من مساهمتها الأولية في صندوق التقاعد. كما تنظر الحكومة أيضا في تقديم مساهمة إضافية بحلول نهاية هذا العام. هذه علامات مرحب بها عن التزام غينيا - بيساو ومشاركتها في هذه العملية.

أثناء إقامتي في بيساو، شعرت بأن الحكومة ملتزمة تماما بإصلاح القطاع الأمني. ومن الضروري الآن أن يقدم المجتمع الدولي الدعم الثابت وفي الوقت المناسب، لا سيما من خلال الخبرة التقنية والموارد المالية، لجعل صندوق التقاعد يشتغل. وعلى الرغم من الموارد المتعهد بها، فلم يتم صرفها بعد.

في هذا الصدد، طلبت حكومة غينيا - بيساو مساعدة لجنة بناء السلام لتنظيم حدث رفيع المستوى بشأن إصلاح القطاع الأمني، في نيويورك قبل نهاية هذا العام.

ومن شأن عقد مثل هذا الاجتماع الرفيع المستوى أن يسهم في بناء الثقة وتعاون الشركاء الدوليين معا على دعم غينيا - بيساو في مواجهة التحديات الرئيسية لبناء السلام.

وقد اتفق أعضاء التشكيلة على أنه ينبغي للجنة بناء السلام تقديم قائمة من العناصر لكي تنظر فيها الحكومة، بغرض المساعدة في التحضيرات للحدث الرفيع المستوى المقترح بشأن إصلاح القطاع الأمني، وخصوصا، ما يتعلق بتشغيل صندوق المعاشات التقاعدية. وقد رفعت إلى وزير خارجية غينيا - بيساو في ٢٤ أيلول/سبتمبر، قائمة مكتوبة بتلك العناصر، حتى تنظر فيها الحكومة.

ويسرني أن أقول إنه تم أيضا إحراز تقدم في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات. فقد اعتمدت حكومة غينيا بيساو خطة العمل بشأن مكافحة الاتجار بالمخدرات. وتعمل وحدة الجريمة عبر الوطنية الآن، ويجتمع مجلس إدارتها بانتظام. وأنشأت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) مكتبا لها في غينيا - بيساو. وستكون هناك حاجة مستمرة إلى التعاون الدولي لدعم وحدة الجريمة عبر الوطنية في تنفيذ أنشطتها الجارية. وتتقاسم التشكيلة أيضاً ذلك القلق، وتعتزم الدعوة إلى زيادة الموارد المالية المنفقة على دعم مبادرة ساحل غرب أفريقيا.

وكما أشرت سابقا، فقد تمكنت حكومة غينيا - بيساو من تحقيق تقدم هام في سياسة الاقتصاد الكلي على مدى السنوات القليلة الماضية. وقد نتج التحسن في القطاع الاقتصادي، عن محصول استثنائي لجوز الأكاجو، وتعزيز الانضباط المالي والضريبي، وتنفيذ مشاريع الأشغال العامة.

ومن الجدير بالذكر أيضا أن الأمين العام قد خصص ما يصل إلى ١٦,٨ مليون دولار من صندوق بناء السلام لتنفيذ خطة أولويات بناء السلام لغينيا - بيساو للفترة ٢٠١١-٢٠١٣. وبالمثل، وافقت اللجنة التوجيهية المشتركة لصندوق بناء السلام على مسودات المشاريع الأربعة التي تم تصميمها بشكل مشترك، من قبل الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري. وتركز هذه المشاريع على دعم إصلاح القطاع الأمني، وتشجيع إيجاد فرص العمل، بوصفها من فوائد السلام بالنسبة للشباب والنساء، وتعزيز الحوار السياسي والمصالحة الوطنية.

وتواصل لجنة بناء السلام التزامها بنهج استباقي في مشاركتها مع غينيا - بيساو. ويشمل ذلك تحسين جهود التنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى. وينبغي للسلطات الوطنية في غينيا - بيساو والشركاء الدوليين، العمل معاً من أجل التوصل إلى علاقة على مستوى أعمق من الالتزام والثقة المتبادلين، وتوجّه نحو تحقيق السلام والتنمية المستدامة في غينيا - بيساو والمنطقة دون الإقليمية. ويتعين على المجتمع الدولي أن يرقى إلى مستوى التحدي المتمثل في دعم الحفاظ على الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي، اللذين شهدهما البلد خلال السنوات القليلة الماضية.

ويجب علينا أن نستفيد من هذا الزخم الإيجابي ونثابر في جهودنا الجماعية المبذولة لدعم غينيا - بيساو.

الرئيس (تكلم بالبرتغالية): أشكر السيدة فيوتي على إحاطتها الإعلامية.

(تكلم بالانكليزية)

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة هيلينا إمبالو، وزيرة الاقتصاد والتخطيط والتكامل الإقليمي في غينيا - بيساو .

السيدة إمبالو (غينيا بيساو) (تكلمت بالبرتغالية، وقدم الوفد النص الإنكليزي): لقد طلب مني رئيس وزراء جمهورية غينيا - بيساو، دولة السيد كارلوس غوميز جونيور، أن أبعث بأحر التحيات إلى مجلس الأمن، وأن أنقل إليه الأهمية التي نوليها لجلسة المجلس هذه، التي تؤكد مرة أخرى استعداد المجلس لدعم الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تحقيق الاستقرار في البلد.

وكلما سنحت لنا فرصة مثل هذه، فإننا نود أن نسلط الضوء على اعترافنا بالكيفية التي اضطلع بها مجلس الأمن بدوره الاستراتيجي في صون السلم والأمن الدوليين في عالم تقتضي فيه التهديدات والقضايا الملحة والمعقدة استجابات مناسبة.

وفيما يتعلق بغينيا - بيساو، فقد اتسمت أعمال المجلس بالثبات والتأني، وكشفت عن فهمه السليم للتحديات التي نواجهها. وكان ذلك أساسا لعمله بصورة فعالة، أدت

إلى خلق بيئة تسودها الثقة والتفاؤل، نشهدها حاليا في بلدنا، وتدعمها المساعدة التي نتلقاها من قبل الأمم المتحدة.

ولذلك، فإننا نرحب بجهود الأمم المتحدة لتعزيز الاستقرار وبناء السلام في غينيا – بيساو، وبالتالي، فإننا نشيد بمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، عبر السيد جوزيف موتابوبا، رئيس المكتب والممثل الخاص للأمين العام، الذي ساهم بصورة نزيهة وبشعور كبير بالأهداف، في تنشيط وتعزيز المصالحة والحوار الوطنيين..

وأود أن أعرب عن مدى شعوري بالفخر والامتياز لاشتراكي في هذه الجلسة لمجلس الأمن بهدف توضيح التطورات التي حدثت في غينيا – بيساو منذ انعقاد آخر جلسة للمجلس بشأن هذا الموضوع (انظرS/PV.6569).

فقد أظهر بلدي، على مدى السنوات الثلاث الماضية، مثابرة وعزيمة في تنفيذ خطته الحكومية. وقد ساعد تسريع الإصلاحات الهيكلية في المجالات الحيوية للتنمية على عودة المجالات الاجتماعية والسياسية إلى طبيعتها، واستعادة ثقة الجمهور.

لقد ولّت تلك الفترات الطويلة من عدم الاستقرار السياسي التي جرّت البلد إلى حلقة مفرغة من الاختلالات الخطيرة وألحقت خسائر هائلة نجمت عن تأخير مسار التنمية الطبيعي، مما أفسح المجال لسياق سياسي أكثر ملاءمة، يتسم بالانتعاش الاقتصادي وتجدد ثقة الشركاء الداخليين والخارجيين.

واليوم، يمكنني القول إن شعبنا يتمتع، ببعض الشعور بالنشوة، بالمكاسب التي حققها الاستقرار الحكومي في البلد. فقد تمكن البلد بفعل ذلك الاستقرار من الانتقال من حالة خطيرة فيما يتعلق بالميزانية إلى حالة أكثر استقرارا بفضل السيطرة بدرجة أكبر على الإنفاق العام، وزيادة العائدات الضريبية، والتخفيض الكبير للدين العام.

وعلى الرغم من فداحة عدم الاستقرار السائد حالياً في السياق الاقتصادي والمالي العالمي، فقد حقق ارتفاع الصادرات فوائد للاقتصاد الوطني وساعد في التعويض عن تقلص تدفقات المساعدات الدولية. وفي ذلك الصدد، تجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي اتجاهه التاريخي البالغ ١,٨ في المائة على مدى السنوات العشر الماضية، ومن المتوقع أن يصل إلى ٥,٣ في المائة هذا العام، مقارنة مع ٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٠، في سياق استقرار معتدل للأسعار. وقد استندت هذه النجاحات إلى حوكمة اقتصادية دقيقة وفعالة، والبناء على إصلاحات جريئة، وإلى التحسن التدريجي لظروف المعيشة، وذلك بفضل تنشيط بعض الصناعات، وإدخال تحسينات في البنية التحتية الأساسية، وتقديم الخدمات الاجتماعية.

ويجدر تسليط الضوء، في إطار تنفيذ إصلاح قطاع الأمن والدفاع، على الجهود التي تبذلها الحكومة في إنشاء صندوق خاص للمعاشات التقاعدية. ويمثل هذا الصندوق خطوة في عملية إعادة هيكلة قوات الدفاع والأمن، وسوف يكفل حصول جميع الأعضاء العاملين في قطاع الأمن والدفاع، على معاش تقاعدي عادل، عند تقاعدهم عن الخدمة، سواء بسبب العمر، أم الأقدمية، أم الإعاقة.

وعلى الرغم من توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن الدور الأساسي الذي يؤديه صندوق المعاشات التقاعدية، باعتباره ركيزة أساسية لإصلاح قطاع الأمن والدفاع، فقد تأخر بدء عملياته بشكل ملحوظ عن موعده. ويرجع ذلك أساسا إلى التأخر في المساهمات المالية التي تشكل الصندوق .

وقد أظهرت غينيا – بيساو التزامها الثابت ببدء العملية على الفور، عبر اعتماد معظم الصكوك القانونية التي تشكل إطاراً للإصلاحات، وفقا للدراسات التي أعدها الخبراء، في إطار تعاوننا مع الاتحاد الأوروبي.

وقد نظمت الحكومة، إثباتاً منها لذلك الالتزام، وعلى ضوء المسار الذي تم الاتفاق عليه وقبوله من الجميع، عملية المناقصات العامة بهدف اختيار المؤسسة المصرفية التي تناط بها إدارة الصندوق. وفي الآونة الأخيرة، أودعت الحكومة نسبة ٤٠ في المائة من مساهمتها السنوية، في الحساب الذي تم فتحه في المصرف الذي وقع عليه الاختيار، وتعهدت بإيداع مبلغ إضافي هو ٣٠٠ ٠٠٠ دولار بحلول نهاية السنة المالية الحالية، وبذلك يكتمل المبلغ المستهدف لهذا العام.

وبمجرد تلقينا للمساهمات التي أعلنتها بعض الجهات المانحة، وهي الأمم المتحدة، عبر صندوق بناء السلام، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، وأنغولا، فإن الحكومة على استعداد لتقديم الضمانات الإضافية اللازمة للحفاظ على استخدام موارد الصندوق على نحو حصري، لتحقيق الأغراض التي أنشئ من أجلها. وفي ذلك الصدد، فإن الاتفاق الإطاري الذي تم التوقيع عليه من قبل الحكومة والبنك المذكور، ينص على التوقيع على بروتوكولات إضافية، لضمان احترام جميع الجهات المانحة للإجراءات المالية المحددة.

وفي هذه المرحلة من العملية، ترهن المساهمة المالية من قبل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بتوقيع مذكرة تفاهم بين الجماعة وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والحكومة، بشأن تنفيذ إصلاحات قطاع الدفاع والأمن.

وكما هو معروف جيدا، فإن إطار دعم خريطة الطريق ومتابعتها منصوص عليه في المذكرة، وكذلك مجموعة من الإجراءات ذات الأولوية، من قبيل تشغيل صندوق المعاشات التقاعدية. وهناك مشروع مذكرة تفاهم متاح بالفعل وسيكون التوقيع عليها ممكنا وفقا للقرار النهائي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتقدر الحكومة أن الاستجابة السريعة من تلك المؤسسة ستسمح بتنفيذ قرار مؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي وافق، في آذار/مارس ٢٠١١، على حزمة مالية خاصة لدعم خريطة الطريق بمبلغ ٦٣ مليون دولار وسيكون لها المزية الإضافية المتمثلة في إبراز دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في توطيد عملية التكامل الإقليمي، ولا سيما، في تعزيز السلام والأمن في غينيا – بيساو.

إن اختتام المشاورات مع الاتحاد الأوروبي إلى حين تنفيذ الحكومة للمادة ٩٦ من اتفاق كوتونو والالتزامات المنبثقة عنه هيأ الظروف لاستئناف دعم الاتحاد الأوروبي لإصلاح قطاع الأمن. وكما يعلم المجلس، تواصل الحكومة حوارا سياسيا بناء مع الاتحاد الأوروبي في لجنة متابعة تجتمع بانتظام لتقييم تنفيذ خريطة الطريق التي نشأت عن المشاورات. ومن أجل استكمال صورة الالتزامات التي أعلنت بالفعل لتمويل صندوق المعاشات التقاعدية، تجدر الإشارة إلى مساهمات حكومة أنغولا في إطار تعاوننا الثنائي وصندوق بناء السلام. وترحب الحكومة بهذه الجهود وتدعو إلى تنفيذها في أقرب وقت ممكن.

إن جهود الحكومة التي وصفتها للتو ينبغي تقديرها وتثمينها من جانب مجتمع الجهات المانحة، الذي يجب أن يبدي مرونة أكبر. لا يمكن أن يشفى المرء إلا بعد تلقي العلاج وليس العكس. ولذلك من المستصوب طلب تحقيق نتائج بعد تهيئة الظروف اللازمة لتحقيقها. وكي لا ينظر إلى العمل الذي أنجز حتى الآن على أنه هباء منثور، وكي لا يتم اختزال التزاماتنا إلى مجرد كلام، يجب أن نمضي صوب الاجتماع الرفيع المستوى المقرر أن يعقد في وقت لاحق هذا

الشهر برعاية الأمم المتحدة. وينبغي أن يظل الاجتماع، وهو جزء من استراتيجية لتعميق الحوار السياسي مع الحكومة، محل اهتمام خاص.

في الواقع، فإننا انطلاقا من هذه القناعة، التي نفهم أننا نتشاطرها مع شركائنا، اعتمدنا دون تردد وبتكلفة اجتماعية وسياسية باهظة غالبا، حزمة تشريعية شاملة من الإصلاحات بغية تنفيذ التدابير الرامية إلى مراقبة دفع الأجور في القطاع العام، بما في ذلك قوات الدفاع والأمن، وزيادة الوعي بأهداف الإصلاح وتحسين الاتصالات بشأنه وبالعناصر الأخرى التي اعتبرت ضرورية لكفالة صلاحيتها التشغيلية.

وبإيجاز، لقد هيأنا الظروف، التي كانت تعتبر في السابق تحديا كبيرا، لإنشاء صندوق المعاشات التقاعدية وبدء عملية التسريح. وندعو الآن إلى زيادة مشاركة الجميع في هذه الجهود، وهو ما يحتمل، إن لم يحدث، أن يقوض الجهود الكبيرة التي بذلت حتى الآن وأن يبذر الشك بين المستفيدين من العملية في ما يتعلق بقدرة واهتمام البعض باختتام هذه العملية بنجاح.

وفي ما يتعلق بالحكومة، سوف تبدأ العملية مادمت الظروف مهيأة لتغطية التكاليف المتعلقة بدفع المعاشات التقاعدية في العامين الأولين من عمل الصندوق. إن بدء تشغيل الصندوق سيمسح لنا بالتصدي للكثير من التحديات التي نواجهها، مثل التجديد التدريجي للقيادة العسكرية وتحسين التدريب للمجندين الجدد. سينشط ذلك وأعمال أخرى، بما فيها التسريح وإعادة الإدماج في الحياة العملية، إصلاح قطاع الأمن.

وترحب الحكومة باعتماد برنامج العمالة في إطار صندوق بناء السلام، الذي يتضمن حلولا لمشكلة التوظيف للعسكريين المسرحين ومشاريع أخرى ذات طبيعة مماثلة يجري بالفعل تنفيذها بدعم الاتحاد الأوروبي.

ولا تزال قضية الإفلات من العقاب يجري إبرازها باعتبارها أحد أسباب هشاشة غينيا – بيساو وخطرا يهدد السلام الاجتماعي. والأمثلة التي تذكر غالبا هي التأخير الزائد في التحقيق في الجرائم وانعدام سلطة الدولة، وهو ما من شأنه أن يشير إلى قصور القيادة، والافتقار إلى القدرات التقنية والمالية لضمان سيادة القانون. وتنظر الحكومة إلى أوجه القصور هذه باعتبارها تحديات ولذلك فهي ملتزمة بالمضي قدما في برنامجها لإصلاح قطاع العدالة.

لقد تحققت، حتى الآن، نتائج واضحة في مجال إصلاح السجون وإصلاح النظام الجنائي والتشريع الجنائي والقدرات الوطنية وتنفيذ آليات لتيسير الحصول على المعلومات وتحقيق العدالة التريهة. تبين هذه النتائج مدى ملاءمة الخيارات المتخذة لتعزيز القضاء وتحسين عملياته مع الاحترام الكامل لمبادئ الديمقراطية، ولا سيما مبدأ الفصل بين السلطات.

ويأتي إنشاء أول مخفر شرطة نموذجي ومكاتب دعم المعلومات والقضاء وإنشاء مركز التدريب القضائي في إطار هذه الدينامية الجديدة. إن تعزيز التدريب المهني للموظفين القضائيين وحصول جميع المواطنين على العدالة ونشر نموذج جديد للعلاقة بين المواطنين والشرطة عوامل حاسمة الأهمية لترسيخ الديمقراطية وسيادة القانون. ويشمل هذا الإطار أيضا تدابير اتخذت لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية، خاصة الاتجار بالمخدرات والإرهاب وغسل الأموال على الصعيد دون الإقليمي، من خلال مبادرة ساحل غرب أفريقيا، وعلى الصعيد الوطني.

لقد لقت استراتيجية وخطة عمل مكافحة المخدرات ترحيبا حارا من المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني

بالمخدرات والجريمة، الذي أفضى للتو زيارة إلى غينيا – بيساو. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أيضا الإشادة بالدعم الذي يقدمه ممثل وزير العدل في الولايات المتحدة الأمريكية وتعزيزه حتى نتمكن من الاستفادة من الخبرة الهائلة في هذا المجال.

نحن نعمل، بمساعدة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفرنسا، على وضع خطة لمكافحة غسل الأموال ستتوقف أيضا على دعم فريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا والوحدة الوطنية لتجهيز المعلومات المالية، التي أنشئت بالفعل في بلدنا.

إن إرادة وعزم الحكومة على تنفيذ هذه الاستراتيجيات شرط ضروري لكنه غير كاف لنجاحها. إن الافتقار للموارد المالية وفرض الشروط لصرفها السببان الرئيسيان للتأخير في العملية.

إن الترابط في غينيا – بيساو بين الأبعاد السياسية والأمنية والعدلية والاقتصادية والإنمائية الاجتماعية واضح بجلاء ومقبول عموما من جانب الجهات المانحة والأطراف الفاعلة المحلية، وكذلك من جانب مؤسسات المجتمع المدني، ويقرون جميعا بأنه لن يتسن للبلد أن يحقق التنمية المستدامة والتقدم الاقتصادي والاجتماعي إلا في مناخ من السلام والاستقرار السياسي. ولهذا السبب، أدرج إصلاح قطاعات الدفاع والأمن والعدالة في الورقة القطرية الاستراتيجية المعاد صيغتها التي نقحت مؤخرا في القسم الأول منها تحت عنوان ”تعزيز سيادة القانون والمؤسسات الجمهورية“. ويشير هذا المحور إلى هياكل وسلطة الدولة، فضلا عن قدرتها على تنفيذ ممارسات جديدة للحوكمة السياسية والإدارية بغية ترسيخ سيادة القانون والأمن الدائم للسكان وممتلكاتهم. ومن بين الإجراءات التي ستتخذ في هذا المجال، أشير إلى تدابير لتحسين حالة حقوق الإنسان وآليات لمنع الكوارث وإدارتها.

إن الفصل بين السلطات وسيادة القانون وإقامة نظام قضائي مستقل وقادر فنيا وثقافيا هي أركان حكم القانون التي نتمناها لبلدنا. بالنسبة لنا، يعني هذا بالضرورة تسريع عملية إصلاح قطاعي الدفاع والأمن وإضفاء الاستقرار عليهما.

إن احترام المبادئ الديمقراطية، لا سيما من خلال إجراء انتخابات حرة وشفافة ومنتظمة، والتخلي عن الممارسة السابقة المتمثلة في الاستحواذ على السلطة بالقوة، يكمّل الصورة الموصوفة أعلاه، بدمج العناصر الديمقراطية في العمل الاعتيادي للمؤسسات. سيشكل ذلك الضمانة الرئيسية للاستقرار في بلدنا، وسيمكنه من فتح صفحة جديدة وكسر دورة عدم الاستقرار السياسي التي اتسم بها في السنوات الأخيرة.

تهدف العناصر الأخرى للاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر إلى توفير استجابات للتحديات التي تميز البلد في مجال التنمية، حيث تتطلب الأولويات والاحتياجات في السياق الغيني نهجاً أكثر شمولاً لا تُهمِّش فيه الاحتياجات الاجتماعية والإنسانية. لا يزال البلد يعاني من مستوى متدنٍ من التنمية البشرية، ويواجه تحديدات معقدة وواسعة النطاق فيما يتعلق بالفقر. وهكذا فقد وضِعت رؤية، لفترة خمس سنوات، تتضمن من الاستراتيجيات والسياسات والبرامج والإجراءات ما يمكن أن يحد كثيراً من الفقر بأبعاده المتعددة، ويدر المزيد من الدخل وفرص العمل، ويحسّن الوصول إلى خدمات عامة أساسية تلبي معايير الجودة الأساسية.

وكما أكدنا مرات عديدة في المحافل الدولية، فإن تنفيذ تلك الاستراتيجيات يعتمد على الدعم الفعال من المجتمع الدولي، لا سيما القطاعات الاجتماعية. ولمتابعة تلك

الأفكار، شرعنا بالفعل في الإعداد لتنظيم مائدة مستديرة للمانحين العام المقبل بغرض حشد الأموال لتنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة الفقر.

يشكل الاجتماع الرفيع المستوى بشأن إصلاح قطاع الدفاع والأمن المزمع عقده هذا العام جزءا من استراتيجية الحكومة لرفع الوعي وحشد الموارد والشراكات. وبالتالي فإننا نجدد الإعراب عن تقديرنا لكل ما قام به أولئك الذين ساعدونا في هذا الجهد الكبير الرامي لرفع الوعي والبدء في تنفيذ الإصلاحات. وأود أن أنوه بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وعلى وجه الخصوص بلدان مثل أنغولا والبرازيل والرأس الأخضر والبرتغال ونيجيريا والسنغال لكل ما فعلته من أجل كفالة إسماع صوت غينيا بيساو حول العالم.

نحن نعول على الدعم المخلص من مجلس الأمن والمجتمع الدولي بكامله، الذي نطلب منه الانخراط مع غينيا – بيساو، كما حصل من قبل مع بعض شركائنا، حتى نتمكن معاً من تنفيذ البرامج التي من شأنها أن تحفز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد وتحوله إلى دولة مزدهرة نموذجية. ذلك ما أردت أن ألقي عليها الضوء في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالبرتغالية): أشكر الوزيرة على بيانها.

(تكلم بالإنكليزية)

أعطي الكلمة الآن للسيد إسماعيل أبراوو غاسبار، الممثل الدائم لأنغولا، الذي سيتكلم أيضاً بالنيابة عن البلدان الناطقة باللغة البرتغالية.

السيد غاسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية، وقدم الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية): أخاطب مجلس الأمن بالنيابة عن البلدان الأعضاء في جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، وهي البرازيل، البرتغال، تيمور – ليشتي، الرأس الأخضر، غينيا – بيساو، وسان تومي وبرنسيبي، وبلدي أنغولا، الرئيس الحالي للجماعة.

أود أن أحيي معالي السيدة هيلينا إمبالو، وزيرة الاقتصاد والتخطيط والتكامل الإقليمي في غينيا – بيساو.

بسرور بالغ نشارك في هذه الجلسة المهمة من جلسات مجلس الأمن، حيث تشغل البرازيل والبرتغال مقعدين باعتبارهما عضوين غير دائمين. تركز الجلسة على تقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2011/655)، الذي قدمه صديقنا الممثل الخاص للأمين العام، السيد جوزيف موتا بوبا.

أود أن ألقي الضوء على المسائل المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن. تواجه غينيا – بيساو تحديات في العديد من المجالات، مثل الحاجة إلى إخضاع القوى العسكرية للسلطات المدنية، وتسريح أعضاء القوات المسلحة وإعادة إدماجهم، ومكافحة الإفلات من العقاب، والاتجار بالمخدرات. ينبغي أن نعترف بالتقدم المحرز في تلك المجالات خلال الشهور الأخيرة، ونحث حكومة غينيا – بيساو على تكثيف جهودها لتحقيق الاستقرار والتنمية.

تمثل خارطة الطريق لإصلاح قطاع الأمن التي أعدتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية مساهمة لا غنى عنها في الاستجابة للتحديات العديدة التي تواجه البلد. وكما ظهر في مؤتمر القمة الأخير المعقود في لواندا، فإن جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية ملتزمة بالتنفيذ الفعال لخارطة الطريق، بما في ذلك تفعيل صندوق التقاعد لموظفي القوات المسلحة والشرطة المتقاعدين. بيد أن تفعيل الصندوق مرهون بتوفير التمويل

من جانب الشركاء الآخرين في عملية تحقيق الاستقرار في غينيا – بيساو.

نرحب بقرار حكومة غينيا – بيساو إيداع مبلغ ٢٠٠ ألف دولار في صندوق التقاعد، بالرغم من القيود المالية المعروفة التي يعاني منها البلد. ذلك المبلغ المودع ستتلوه مساهمةٌ أخرى قدرها ٣٠٠ ألف دولار بنهاية ٢٠١١، ما سوف يهيئ الظروف للإنشاء الفعال لصندوق التقاعد. يشكل ذلك شرطاً أساسياً لنجاح عملية التسريح وإعادة الدمج للقوات المسلحة في غينيا – بيساو. في ذلك السياق، تحث جماعةُ البلدان الناطقة باللغة البرتغالية صندوقَ بناء السلام على إتاحة مبلغ ٣ ملايين دولار لتسريع إنشاء صندوق التقاعد في غينيا – بيساو.

لن يتسنى تطبيق خارطة الطريق التي وضعتها الجماعتان بدون تفهم الشركاء الدوليين والثنائيين للحاجة إلى حشد أموال إضافية للمساهمة في إنجاح العملية. إننا نعتبر ذلك عنصراً رئيسيا في كفالة استدامة عمليتي بناء السلام والاستقرار السياسي في غينيا – بيساو وعدم انتقاضهما. لقد أثر انعدام الموارد المالية، وأحياناً تسيس المساعدات التي تطلبها غينيا – بيساو، تأثيراً سلبياً على حيوية تلك العملية.

في مواجهة ذلك الواقع، تشكل المساهمات التقنية والمادية والمالية التي أتاحتها الجماعتان، وأتاحتها بصورة ثنائية أنغولا وبعض الدول الأعضاء في الجماعة البرتغالية، أمثلة تحتذى في كيفية تطبيق مبدأ التضامن والتعاون الدوليين. لكل بلد من بلدان الجماعة البرتغالية خبراته ودروسه المستفادة فيما يتعلق ببناء السلام. وتعتبر الجماعة البرتغالية التكامل بين مختلف جوانب السلام والأمن والتعافي الاقتصادي وسيادة القانون أمراً أساسياً في عملية الاستقرار السياسي والمصالحة الوطنية.

سيادة القانون ومكافحة الاتجار بالمخدرات عنصران من عناصر عملية بناء السلام. لذلك فإن الحشد الدولي لموارد إضافية يمكن أن تسهم في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر لا يمكن وضعه في المرتبة الثانية. وكذلك في هذا المجال، يمكن لمساهمة صندوق بناء السلام في المشاريع الاجتماعية الاقتصادية المتعددة أن تقدم مثالاً يحتذي به الشركاء الآخرون.

ترحب الجماعة البرتغالية بالزيارة التي قام بها وفد من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بغرض تقييم الآثار السلبية للمخدرات على غينيا – بيساو والمنطقة دون الإقليمية بغرب أفريقيا. وفي الوقت نفسه، تحي الجماعة البرتغالية وتؤيد التزام السلطات في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مؤخراً بحشد بلدان غرب أفريقيا في الحملة المناهضة للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. والتعاون الوثيق مع اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالسياسات العامة التابعة لمبادرة ساحل غرب أفريقيا أمر أساسي. فالمبادرة توفر استجابة تتناسب مع الطابع عبر الوطني للاتجار بالمخدرات، وذلك من خلال إنشاء وحدات لمكافحة الجريمة عبر الوطنية في البلدان التي تنضم إلى المبادرة. وثمة حاجة ملحة إلى أن يدعم المجتمع الدولي تفعيل هذه الوحدات في غينيا – بيساو.

وختاما، فإن جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية مقتنعة بأن المجتمع الدولي يجب أن يظل مشاركا في عملية تحقيق الاستقرار في غينيا – بيساو. ونأمل أن تتمكن الأمم المتحدة من الاستمرار في الاضطلاع بدور مركزي في هذه العملية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.